

نشرة صندوق النقد الدولي

آفاق الاقتصاد العالمي

تعاف عالمي غير متوازن،

وتيارات أساسية معقدة

نشرة الصندوق الإلكترونية

14 إبريل 2015



محطة وقود في نيودلهي، الهند. تشير الأدلة المبكرة في البلدان المستوردة للنفط إلى تزايد الإنفاق نتيجة ازدياد الدخل من انخفاض أسعار النفط (الصورة: Altaf Qadri/AP/Corbis)

- تنبؤات النمو العالمي لم تتغير وظلت عند 3.5% في 2015 و3.8% في 2016
- نمو متباين: أقوى في الاقتصادات المتقدمة وأكثر انخفاضاً في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
- تراجع المخاطر الاقتصادية الكلية، لكن المخاطر المالية والجغرافية-السياسية ارتفعت

آفاق النمو العالمي غير متوازنة بين مختلف الاقتصادات الرئيسية، طبقاً لآخر عدد من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. فمن المتوقع أن يكون النمو أقوى في الاقتصادات المتقدمة في عام 2015 مقارنة بعام 2014، بينما يتوقع أن يكون أضعف في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.

وعلى وجه العموم، من المتوقع أن يبلغ النمو العالمي 3.5% في 2015 و3.8% في 2016، دون تغيير يذكر عن العام الماضي. لكن هذا الرقم الإجمالي يحجب حقيقة التطورات المتنوعة (راجع الجدول).

وفي هذا الصدد، يقول السيد أوليفيه بلانشار، مستشار الصندوق الاقتصادي ومدير إدارة البحوث، "إن الآفاق المتوقعة حول العالم تتحدد وفقاً لعدد من القوى المعقدة. فهناك التركة التي خلفتها الأزمة المالية وأزمة منطقة اليورو - البنوك الضعيفة ومستويات الدين المرتفعة في القطاع العام وقطاع الشركات والأسر - لا تزال عبئاً معوقاً للإنفاق والنمو في بعض البلدان. ويعمل النمو المنخفض، بدوره، على إبطاء عملية تخفيض الرفع المالي.

ويقول السيد بلانشار إن اقتران عوامل شيخوخة السكان وانخفاض الاستثمارات وتباطؤ نمو الإنتاجية سيؤدي إلى انخفاض كبير في النمو الممكن في الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة على السواء. ويضيف قائلاً إن "زيادة ضعف احتمالات النمو تؤدي بدورها إلى تراجع معدلات الإنتاج وتراجع معدلات النمو اليوم".

ويأتي على رأس هذه القوى الأساسية عاملان رئيسيان، لهما انعكاسات توزيعية كبيرة، وبهيمنان على المشهد الحالي، وهما تراجع سعر النفط وتحركات أسعار الصرف.

ويقول بلانشار "إن التحركات الكبيرة في الأسعار النسبية، سواء أسعار الصرف أم سعر النفط، تخلق أطرافاً فائزة وأخرى خاسرة".

الاقتصادات المتقدمة تحقق أداء أفضل

يفيد تقرير [آفاق الاقتصاد العالمي](#) بأن النمو العالمي في عام 2015 سيكون مدفوعا بارتداد إيجابي في الاقتصادات المتقدمة - من المتوقع أن يرتفع إلى 2.4% هذا العام مقارنة بمعدل 1.8% في العام الماضي - وذلك بدعم من انخفاض أسعار النفط.

فمن المتوقع أن يتجاوز النمو في الولايات المتحدة 3% في الفترة 2015-2016، مع تحسن الطلب المحلي بدعم من انخفاض أسعار النفط والتحول إلى وتيرة أكثر اعتدالا في عملية التصحيح المالي، واستمرار الدعم المستمد من موقف السياسة النقدية التيسيرية، رغم الارتفاع التدريجي المتوقع في أسعار الفائدة وبعض الأعباء التي تكبح صافي الصادرات بسبب ارتفاع أسعار الدولار مؤخرا.

وبعد الضعف الذي اتسم به الربعان الثاني والثالث من عام 2014، يبدي النمو في منطقة اليورو علامات انتعاش ناشئ، يدعمه تراجع أسعار النفط، والمستوى المنخفض لأسعار الفائدة، وزيادة ضعف اليورو.

وبعد عام 2014 المخيب للأمل، يُتوقع أن ينتعش النمو في اليابان أيضا، يدعمه انخفاض سعر صرف الين وتراجع أسعار النفط.

تباطؤ النمو في الاقتصادات الصاعدة والنامية

جاءت التنبؤات لمعظم الاقتصادات الصاعدة والنامية أسوأ بقليل. فمن المتوقع أن يتراجع النمو من 4.6% في عام 2014 إلى 4.3% في عام 2015 ويعكس هذا التراجع مجموعة متنوعة من العوامل:

- تراجع أسعار النفط سيؤدي إلى حدة تباطؤ النمو في البلدان المصدرة للنفط، وخاصة البلدان التي تعاني أيضا من صعوبة أوضاعها المبدئية - كالتوترات الجغرافية-السياسية في حالة روسيا، على سبيل المثال).
- تركيز اهتمام السلطات الصينية على خفض مواطن الضعف التي خلفها النمو الائتماني والاستثماري السريع في الآونة الأخيرة سوف يتسبب على الأرجح في زيادة تباطؤ النشاط الاستثماري، ولا سيما في القطاع العقاري.
- استمرار تراجع [آفاق النمو](#) لأمريكا اللاتينية نتيجة انخفاض أسعار السلع الأولية. وتتأثر كذلك آفاق النمو في البرازيل بظروف الجفاف، وتشديد السياسات الاقتصادية الكلية، وضعف المزاج السائد في القطاع الخاص.

وعلى عكس ما يحدث في الاقتصادات المتقدمة، فإن المكاسب الاستثنائية التي تتحقق من انخفاض أسعار النفط لا تنتقل مباشرة إلى المستهلك في كثير من البلدان المستوردة للنفط في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، ومن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى إضعاف أي زخم دافع للنمو. وبدلا من ذلك، يتوقع ازدياد تراكم المنافع من انخفاض أسعار النفط لدى الحكومات (في شكل وفورات من خفض دعم الطاقة، مثلا)، وبالتالي يمكن استخدامها لدعم الموارد العامة.

غير أن النمو في البلدان منخفضة الدخل كمجموعة ظل مرتفعا. ومن المتوقع أن يتباطأ النمو قليلا في عام 2015 ليصل إلى 5.5% مقارنة بمعدل 6% في 2014، ثم يحقق ارتدادا إيجابيا في عام 2016 مما يرجع جزئيا إلى زيادة الطلب الخارجي من الاقتصادات المتقدمة الشريكة تجاريا.

المخاطر على آفاق النمو أكثر توازنا

أصبحت المخاطر المحيطة بالنمو العالمي أكثر توازنا مقارنة بالسنة شهور الماضية، لكن مخاطر التطورات السلبية لا تزال هي الغالبة. وقد حدث تراجع طفيف في المخاطر الاقتصادية الكلية (مثل خطر الركود والانكماش في منطقة اليورو)، لكن المخاطر المالية والجغرافية-السياسية ارتفعت.

وعلى الجانب الإيجابي، يمكن أن يتيح انخفاض أسعار النفط دفعة للنمو العالمي أكبر من المتوقع. ومع ذلك، لا تزال مخاطر التطورات السلبية التالية قائمة:

- إذا عاد الدولار إلى الارتفاع بدرجة أكثر حدة، يمكن أن تظهر التوترات المالية في أماكن أخرى، وخاصة في الأسواق الصاعدة.
- لا تزال التحولات المربكة في أسعار الأصول تمثل مصدرا للقلق في ظل انخفاض علاوة مخاطر الاستثمار طويل الأجل وعلاوات المخاطر الأخرى في أسواق السندات. ومع تغير مناخ تكوين أسعار الأصول - حيث تكون السياسات النقدية على درجة عالية من التيسير في الاقتصادات المتقدمة وفجوات الناتج كبيرة - فإن المجال يتسع لحدوث تغييرات مفاجئة وردود أفعال قوية من الأسواق.
- يمكن أن تقع تداعيات إقليمية وعالمية من جراء التوترات الجغرافية-السياسية التي ولدتها الأحداث الجارية في أوكرانيا، والشرق الأوسط، وغرب إفريقيا.
- قد يتسبب الركود والتضخم المنخفض في الاقتصادات المتقدمة، رغم تحسن تنبؤات النمو قصير الأجل مؤخرا بالنسبة لبعض هذه الاقتصادات، في إعاقة التعافي الاقتصادي.

رفع معدل النمو لا يزال من الأولويات

يركز تقرير آفاق الاقتصاد العالمي على الحاجة الماسة لسياسات حاسمة لإعطاء دفعة للناتج الممكن والفعلي.

في العديد من الاقتصادات المتقدمة، لا تزال السياسة النقدية التيسيرية أمرا ضروريا لدعم النشاط الاقتصادي وزيادة التوقعات التضخمية. وهناك حجج قوية لتأييد زيادة الاستثمار في البنية التحتية في بعض الاقتصادات ولتأييد تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية لمعالجة مواطن الضعف التي كشفت عنها الأزمة، وتوليد الاستثمارات، وإعطاء دفعة للنمو الممكن. وهناك تباين في الأولويات، ولكن كثيرا من الاقتصادات المتقدمة يمكن أن يستفيد من إجراء إصلاحات

لزيادة المشاركة في سوق العمل ومستويات العمالة الكلية، في ضوء شيخوخة السكان، ومن اتخاذ تدابير لمعالجة أعباء الدين الخاص.

ولا يزال الحيز الذي تتيحه السياسات الاقتصادية الكلية لدعم النمو محدودا في كثير من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. غير أن انخفاض أسعار النفط سيضعف الضغوط التضخمية ويحد من مواطن الضعف في الحسابات الخارجية لدى البلدان المستوردة للنفط، كما قد يؤدي انخفاض الأسعار إلى تهيئة بعض الحيز المالي لتعزيز مراكز المالية العامة في الاقتصادات التي تدعم أسعار المنتجات النفطية. ومن ناحية أخرى، يتعين على البلدان المصدرة للنفط، امتصاص صدمة معدلات التبادل التجاري والتصدي لزيادة مواطن الضعف في المالية العامة والحسابات الخارجية. ويمكن السماح للإنتاج العام بأن يتكيف تدريجيا مع انخفاض الإيرادات النفطية في حالة البلدان التي تمتلك حيزا ماليا كافيا، بينما يمكن تيسير هذا التكيف من خلال تخفيض سعر الصرف في حالة البلدان التي تتيح بعض المرونة في حركة أسعار الصرف.

وأمام اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية كذلك [جدول أعمال مهم في مجال الإصلاحات الهيكلية](#). ويمكن لهذه الاقتصادات تحقيق التحسن في الإنتاجية عن طريق تخفيف القيود على التجارة والاستثمار، وإزالة اختناقات البنية التحتية (الهند وجنوب إفريقيا)، وتحسين مناخ الأعمال (إندونيسيا وروسيا). وفي بلدان أخرى (البرازيل والهند وجنوب إفريقيا) يمكن زيادة المشاركة في سوق العمل وتعزيز مستوى الإنتاجية من خلال إجراء إصلاحات في التعليم وأسواق العمل والمنتجات. وأخيرا، يمكن أن يتيح انخفاض أسعار النفط فرصة لتخفيض دعم الطاقة وإبداله ببرامج أكثر دقة في استهداف المستحقين، بالإضافة إلى إصلاح نظام ضرائب الطاقة (وهو ما يشمل الاقتصادات المتقدمة).

ويقول السيد بلانشار، إن "قائمة الإصلاحات الملائمة تختلف باختلاف البلدان. ونظرا للتكاليف السياسية المصاحبة لكثير من هذه الإصلاحات على المدى القصير، فسيكون على البلدان القائمة بها مواجهة التحدي الذي تفرضه أهمية الاختيار الدقيق فيما بينها".

أحدث توقعات صندوق النقد الدولي						
مسيرة التعافي العالمي تستمر، ولكنه تعافٍ محدود وغير متوازن. (التغير %)						
الفرق عن توقعات عدد يناير 2015 من مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي		توقعات				
2016	2015	2016	2015	2014	2013	
0.1	0.0	3.8	3.5	3.4	3.4	الناتج العالمي
0.0	0.0	2.4	2.4	1.8	1.4	الاقتصادات المتقدمة
0.2-	0.5-	3.1	3.1	2.4	2.2	الولايات المتحدة
0.2	0.3	1.6	1.5	0.9	-	منطقة اليورو
					0.5	
0.2	0.3	1.7	1.6	1.6	0.2	ألمانيا
0.2	0.3	1.5	1.2	0.4	0.3	فرنسا
0.3	0.1	1.1	0.5	0.4-	1.7-	إيطاليا
0.2	0.5	2.0	2.5	1.4	-	إسبانيا
					1.2	
0.4	0.4	1.2	1.0	0.1-	1.6	اليابان
0.1-	0.0	2.3	2.7	2.6	1.7	المملكة المتحدة
0.1-	0.1-	2.0	2.2	2.5	2.0	كندا
0.1-	0.2-	3.1	2.8	2.8	2.2	اقتصادات متقدمة أخرى
0.0	0.0	4.7	4.3	4.6	5.0	الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
0.5-	1.2-	0.3	2.6-	1.0	2.2	كومنولث الدول المستقلة
0.1-	0.8-	1.1-	3.8-	0.6	1.3	روسيا
1.2-	2.0-	3.2	0.4	1.9	4.2	ما عدا روسيا
0.2	0.2	6.4	6.6	6.8	7.0	آسيا الصاعدة والنامية
0.0	0.0	6.3	6.8	7.4	7.8	الصين
1.0	1.2	7.5	7.5	7.2	6.9	الهند
0.0	0.0	5.3	5.2	4.6	5.2	آسيان ² 5
0.1	0.0	3.2	2.9	2.8	2.9	أوروبا الصاعدة والنامية
0.3-	0.4-	2.0	0.9	1.3	2.9	أمريكا اللاتينية والكاريبي
0.5-	1.3-	1.0	1.0-	0.1	2.7	البرازيل
0.2-	0.2-	3.3	3.0	2.1	1.4	المكسيك
0.1-	0.4-	3.8	2.9	2.6	2.4	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان
0.0	0.2	2.7	3.0	3.6	2.7	المملكة العربية السعودية
0.1-	0.4-	5.1	4.5	5.0	5.2	بلدان إفريقيا جنوب الصحراء
0.2-	0.0	5.0	4.8	6.3	5.4	نيجيريا
0.4-	0.1-	2.1	2.0	1.5	2.2	جنوب إفريقيا

المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، إبريل 2015.

¹ الفرق على أساس الأرقام المقربة إلى الرقم الصحيح.

² إندونيسيا وماليزيا والفلبين وتايلند وفيت نام.

روابط ذات صلة:

[طالع التقرير](#)

[طالع عدد يناير 2015 من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي](#)

[الواقع الجديد لانخفاض النمو الممكن](#)

[تدوينة: ليس هناك ما يثير الحيرة حول ضعف استثمارات الأعمال](#)

[كلمة السيدة لاغارد](#)

[اجتماعات الربيع لعام 2015](#)